المستخلص

سنقسم بحثنا النظام القانوني لفحص المستندات من قبل المصرف (دراسة مقارنة) الى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة ، ففي المقدمة تناولنا أهمية البحث ومنهجية ونطاقه.

وآما في الفصل الاول فتناولنا مفهوم المستندات ، وقمنا بتقسم هذا الفصل إلى مبحثين ، تناولنا في المبحث الآول ماهية المستندات من حيث تعريفها الفقهي والقانوني وطبيعته القانونية وشروط صحتها وانواعها ، واما في المبحث الآخر ، فقد تناولنا ماهية الاعتماد المستندي من حيث تعريفه الفقهي والقانوني وخصائصه، وأطراف عقد الاعتماد المستندي وآنواعه وطبيعتة القانونية .

وآما في الفصل الثاني فقد تناولنا معيار فحص المستندات وقمنا بتقسيمه إلى مبحثين ، تناولنا في المبحث الاول معايير فحص المستندات وهي معايير التدقيق ومعايير الفحص ومعايير المطابقة ، واما المبحث الآخر فقد تناولنا فيه الفحص التفصيلي للمستندات ، حيث تكلمنا في فحص المستندات الرئيسة وفحص المستندات الإضافية وفحص المستندات الإلكترونية .

على حين تناولنا في الفصل الثالث الآثار القانونية لعملية الفحص وقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين ، تناولنا في المبحث الاول إلتزامات المصارف أي المصرف المراسل والمصرف المصدر للاعتماد ، أما المبحث الآخر فتناولنا فيه فحص الآمر للمستندات ودعاوى التعويض .

وبعد ان تناولنا جميع هذه المواضيع وصلنا الى الخاتمة وتوصلنا فيها إلى عدة نتائج وإبداء المقترحات .